الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٦
المعقودة يوم الخميس
٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.6
19 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56286 ٣٤٩٨ح(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيدة فرودينشوس - ريشل (النمسا) : ذكّرت بأن وفدها أشار فعلا إلى الحالة الاقتصادية في العالم أثناء المناقشة العامة لدورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/ يوليه ١٩٩١ ، ثم أشارت إلى أربعة مشاكل أساسية : التنظيم والتنسيق والتكامل والاتصال . وقالت إن ايجاد حل لها في إطار اللجنة الثانية سيتيح للاخيرة الاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات الشعوب التي تعاني . وأضافت أن وفد النمسا يعلق أهمية كبيرة على إصلاح التنظيم الداخلي للامم المتحدة في المجال الاقتصادي وسيستمر في المشاركة على نحو نشط في هذا المسعى .

٢ - وقالت إن التنسيق مسألة شائكة جدا في الامم المتحدة ، نظرا من ناحية ، للنمو العضوي للمنظومة منذ انشائها منذ ٤٥ سنة ، والذي كثيرا ما كان غير منظم ، ومن ناحية أخرى ، نظرا للنهج القطاعي الذي اتسم به تطورها . ووفد النمسا يرحب ، مع الارتياح ، بالجهود التي تستهدف تحسين آليات الطوارئ في الامم المتحدة للاستجابة في حالات الكوارث .

٣ - والامم المتحدة ، التي تكمن ميزتها النسبية في تناول القضايا العالمية والمشتركة بين القطاعات ، ينبغي لها أن تضع نُهُجا متكاملة لتناول المشاكل العالمية الكبيرة في عصرنا : الفقر ، والتخلف ، والتزايد السكاني والتدهور البيئي ، واللاجئون ، والهجرة الجماعية ، وتبديد الموارد النادرة بسبب أنماط استهلاكية فوق الطاقة ونفقات عسكرية زائدة عن الحد .

٤ - وقالت إن مؤتمر الامم المتحدة القادم المعني بالبيئة والتنمية يتيح الفرصة لتناول جميع هذه المشاكل تقريبا على نحو متكامل ، وإن كانت نتائج الاجتماع التحضيري الثالث الذي انعقد في آب/أغسطس تدل على أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله . وبالرغم من أن اللجنة ربما لا ترغب في التطرق بالتفصيل للمسائل المرتبطة تحديدا بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، إلا أن من الجلي أن زيادة

(السيدة فرودينشوس - ريشل ، النمسا)

الوعي بالترابط بين المشاكل العالمية والصلة بينها سترفع من نوعية المناقشة في اللجنة .

٥ - وتمثل نوعية الاتصال تحديا هاما في المجال الاقتصادي المتعدد الاطراف . فالاختصاص المختصة بالامور الاقتصادية كثيرا ما يكون مشتتا جدا داخل الهياكل الحكومية للبلدان ، وليس من السهل الوقوف على أنشطة الوزارات المعنية . وليس من السهل أيضا أن تبقى المنظمات الحكومية الدولية على علم دائم بعمل المنظمات الحكومية الدولية الاخرى في مجال اقتصادي بذاته . ولكي تتغلب الامم المتحدة على الصورة السلبية التي لا تزال تعطيها في المجال الاقتصادي ، ينبغي لها أن تشرح دورها على نحو أفضل وكذلك أهمية أنشطتها فيما يتعلق بتحسين الوضع العالمي .

٦ - السيد اقبال (باكستان) : قال إنه تردد في بداية التسعينات أن عصرا جديدا من التعاون سيبدأ بانتهاء الحرب الباردة . وقد خابت آمال البلدان النامية ، وكان ذلك في جزء منه نتيجة لآثار أزمة الخليج . فقد خسرت باكستان بسبب هذه الازمة ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار نتيجة لانقطاع العلاقات التجارية وارتفاع أثمان الواردات ونفقات عودة الباكستانيين إلى الوطن وتوقف تحويلات العمال المهاجرين .

٧ - ومن المهم للغاية أن تأتي نسبة ملموسة من المشتريات المطلوبة لتلبية الاحتياجات الغذائية للاتحاد السوفياتي من البلدان النامية . وتقترح باكستان الاتفاق على ترتيب "ثلاثي" يجمع بين احتياجات الاتحاد السوفياتي والائتمان الغربي وإمدادات العالم الثالث .

٨ - ويمثل اعلان التعاون الاقتصادي الدولي الذي صدر في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة منعطفا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية . ومعظم البلدان النامية ، ومن بينها باكستان ، وضعت برامج كبيرة لتحرير واصلاح اقتصاداتها . وللاسف لم تستجب البلدان الصناعية لهذه الاصلاحات بتدابير ملموسة كما لم تنفذ الوعود التي التزمت بها في الاعلان .

٩ - لقد عوّقت الديون الخارجية الهائلة للبلدان النامية ازدهارها ونموها . كما أثرت أزمة الخليج تأثيرا سلبيا على قدرتها على خدمة الديون . ومن الاساسي ايجاد حل

(السيد اقبال ، باكستان)

لهذه المشكلة لكي تنجح برامج التكيف الموجهة نحو النمو في كثير من البلدان النامية ، ومن بينها باكستان .

١٠ - وبعض البلدان التي أدارت ديونها الخارجية بحرص تواجه اليوم مصاعب نتيجة لجوانب الخلل في مدفوعاتها الخارجية . وباكستان هي واحدة من هذه البلدان . وهناك حاجة إلى تخفيف ملموس عن طريق تخفيض الديون ، في سياق استراتيجية للديون جديدة منصفة . وتتطلب مشكلة الديون انشاء مرفق دولي جديد لاعادة التمويل ، يقوم بإدارته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ويجري تشغيله بموارد متزايدة .

١١ - إن التحويل الصافي الكبير للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يحرم الاولى من موارد هي في أشد الحاجة إليها لاغراض النمو . وقال المتكلم إن الظروف الخارجية ، وأحيانا الوضع الداخلي في بعض البلدان النامية تحول دون تكوين رأس المال . ويتفق وفد باكستان تماما مع الامين العام فيما يتعلق بضرورة أن يستثمر المجتمع الدولي موارد كافية في الرفاه البيئي والصحي والانساني ومن أجل بقاء كوكبنا . ووفد باكستان يؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية لتحديد مصادر التمويل وآليات الدعم التي تتيح تنفيذ برنامج تنمية أكثر اتساعا بكثير والمحافظة بذلك على السلم والامن الدوليين . والتمويل الخارجي أساسي لتعجيل التنمية ، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن ترفع مساعداتها من أجل التنمية حتى تصل إلى نسبة الـ ٧ر٠ في المائة المتفق عليها . وينبغي أيضا زيادة رأس مال البنك الدولي وموارد صندوق النقد الدولي .

١٢ - وللاسف تواصل البلدان المتقدمة النمو تنفيذ سياسات تقييدية وحمائية . وعدم التوصل إلى اتفاق في جولة أوروغواي في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ هو نكسة كبيرة للتعاون الدولي . وكان ينبغي لجولة أوروغواي أن تلبي مصالح جميع المشتركين ، وبخاصة مصالح البلدان النامية . ومن المهم على ، سبيل المثال ، أن يتوقف تدريجيا تنفيذ اتفاق المنسوجات المتعددة الالياف في فترة وجيزة وأن يمتثل هذا القطاع للقواعد العادية للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" .

١٣ - وقال إن الاغنياء والفقراء على السواء يسهمون في تدهور البيئة ، غير أن المواضيع البيئية لا يمكن عزلها عن عملية التنمية العامة . ولكي ينجح مؤتمر الامم

(السيد اقبال ، باكستان)

المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من الاساسي أن تمتثل البلدان المتقدمة النمو والنامية للمبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ ، المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ .

١٤ - في الاجتماع الذي عقدته مؤخرا اللجنة الجامعة المخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، أُكدت من جديد ضرورة دعم برنامج الانتعاش في افريقيا دعما كاملا ، وهو دعم كان غائبا للاسف في السنوات الاربع الاخيرة . وتقوم باكستان ، في إطار مواردها المحدودة ، بتنفيذ برنامج للمساعدة الاقتصادية والتقنية لافريقيا .

١٥ - السيد باراك (رومانيا) : قال إن التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهامة التي حدثت في بلده فتحت الابواب نحو اقتصاد السوق الحرة ودولة القانون ونظام التعددية السياسية والتعزيز الوطيد لحقوق الإنسان والحريات الاساسية .

١٦ - لقد نجحت رومانيا في تفكيك الهياكل الاقتصادية الشديدة المركزية ، وإنشاء ضمانات كاملة للملكية الفردية وللاستثمار الاجنبي في قطاعات مختلفة مثل الصناعة والزراعة والمصارف والتجارة والسياحة ، وإزالة أوجه الخلل الهيكلية الكبيرة التي كانت تشوب نشاط السوق الداخلية .

١٧ - ومع ذلك ، فإن الحالة الاقتصادية والمالية في رومانيا خطيرة وفي تدهور مستمر . فالاليات الجديدة لم تُحدث بعد النتائج المرجوة . وتدابير التقشف الصارمة اللصيقة بعملية التحول ربما تصبح غير مجدية إذا لم تدعم البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية عملية الاصلاح . وقال المتكلم إن الدعم الذي قدمه الغرب للاصلاحات في بلدان اوروبا الشرقية لم يؤثر ، وعلى الارجح لم يؤثر ، على البلدان النامية الاخرى في المستقبل القريب ، وأضاف أن نمو الاولى والاخيرة ينبغي أن يكون مكملا لبعضه ، لا تنافسيا .

١٨ - إن رومانيا بإصلاحها الاقتصادي واندماجها في الاقتصاد الاوروبي والعالمي تستأنف عملية تاريخية كانت قد تعطلت مؤقتا . ومن هنا الاهمية الاساسية لقرار يتخذه الاتحاد الاوروبي بضم رومانيا إليه كعضو منتسب .

(السيد باراك ، رومانيا)

١٩ - واقترح المتكلم أن تستهل الامم المتحدة برنامجا خاصا للمساعدة التقنية والاقتصادية لصالح بلدان أوروبا الشرقية . وقال إن رومانيا واحدة من البلدان التي تأثرت بشدة من تنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦١ (١٩٩٠) . وبلغت خسائرها المباشرة ما يقرب من ١٤ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي (٣ بلايين دولار) ، يأخذ الجانب الاكبر منها شكل سلف خارجية لم تحصّل بالاضافة إلى وقف مشاريع التبادل التجاري والتعاون التقني . وتأمل رومانيا أن يكون بإمكانها الاعتماد على تفهم الامم المتحدة ومساعدتها في استعادة الائتمانات المعلقة وتخفيف أعباء خسائرها الاقتصادية الكبيرة .

٢٠ - السيد بهاتيا (صندوق النقد الدولي) : قال إن آفاق الاقتصاد العالمي ليست مشرقة حاليا بقدر ما كانت عليه في عام ١٩٩٠ الذي سُجلت به نهاية فترة كانت من أطول فترات النمو الاقتصادي والتوسع في التجارة الدولية في التاريخ . وسيكون معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام ١٩٩١ أقل مما كان عليه في أي سنة أخرى منذ عام ١٩٨٢ كما سيكون أقل من نصف متوسط المعدل المسجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧ .

٢١ - وسيظهر هذا التباطؤ في شكل هبوط حاد نسبيا في معدل نمو التجارة الدولية . والانتعاش المتوقع في النشاط الاقتصادي لعام ١٩٩٢ سيكون متواضعا على الارجح ، كما ستكون معدلات النمو على المدى المتوسط أقل أيضا مما كان عليه الحال في السنوات الاخيرة من الثمانينات .

٢٢ - وبالرغم من أن الكثير سيتوقف على السياسات الهيكلية وسياسات الاقتصاد الكلي المعتمدة ، فهذه الاتجاهات ستؤثر على العالم الصناعي والبلدان النامية على السواء . ومن المتوقع أن يتحسن الاداء الاقتصادي للبلدان النامية بالمقارنة بعام ١٩٩١ ، مع حدوث تحسنات ملحوظة في أرصدة حساباتها الجارية ومعدل مديونيتها . وسيكون باستطاعة البلدان المتقدمة النمو أن تستمر في الحد من اختلالاتها المالية ؛ وبالرغم مما أن العجز في حساباتها الجارية سيستمر ، فسوف تتمكن من السيطرة على التضخم .

٢٣ - ومن المشاكل التي ينبغي أن تحلها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مشكلة قلة الادخار العالمي التي يمكن أن تحد من احتمالات الانتعاش والنمو وأن تؤثر تأثيرا سلبيا على التضخم والديون . وقد أشار المدير العام للتنمية والتعاون

(السيد بهاتيا)

الاقتصادي الدولي إلى هذه المشكلة عندما تكلم أمام اللجنة . وقال المتكلم إنه كان سيعتمد في تنفيذ القرارات والبرامج التي وافقت عليها الامم المحدة في السنوات الثلاث الاخيرة على هذا الكم المحدود من الادخار . وبناء عليه ، كان الامل أن يؤدي الانفراج بين الشرق والغرب إلى تحرير أرصدة كبيرة ، ولم تكن متوقعة الاصلاحات الاقتصادية في أوروبا الشرقية ولا أزمة الخليج وآثارها . وعلى المجتمع الدولي تقع مهمة كبيرة ، مهمة تشجيع زيادة المدخرات وتقرير أولويات توزيعها .

٣٤ - وقال المتكلم إن صندوق النقد الدولي لديه الآن ترتيبات مع ما يقرب من ٥٠ بلدا عضوا تنشأ عنها التزامات قيمتها الكلية ٣٣ بليون دولار وأن حجم الائتمان المعلق الذي يوفره الصندوق يبلغ حاليا ٣٤ بليون دولار .

٣٥ - وقال إن عددا متزايدا من البلدان اعتمد اصلاحات هيكلية واصلاحات اقتصادية كلية . ولا يزال الوضع فيما يتعلق بالديون الخارجية صعبا ، وبخاصة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء التي تحتاج إلى مساعدات مالية لا تتأخر ونظاما لتخفيف الديون عنها تتجاوز شروطه ما كان متوخى في تورنتو . وقد اعترف بذلك اجتماع قمة لندن ، ويقوم نادي باريس حاليا بدراسة تدابير جديدة لتخفيف الديون والحالة في بعض البلدان المتوسطة الدخل ذات المديونية الباهظة .

٣٦ - وبالرغم من أن المساعدة الإنمائية الرسمية تتزايد ، فإن تخفيف الديون لن يؤتي بفوائده المحتملة كاملة إذا فشلت جولة أوروغواي .

٣٧ - ولئن كان من المؤكد أن المشاكل التي تطرحها التنمية تزداد حدة فمما لا جدال فيه أيضا ضرورة استهلال اصلاحات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية . ومن المعترف به كذلك أن مشاكل التجارة مثلها مثل مشاكل الديون تؤثر على جميع البلدان ، المتقدمة النمو والنامية على السواء ، وتتطلب حلا شاملا . واختتم قائلا إن هناك قلقا عاما بسبب المشاكل العالمية المتعلقة بنقص الادخار ، وبالتنمية الاقتصادية والامن السياسي ، والامل معلق كثيرا على الوعود المحتملة المتعلقة بتخفيض النفقات العسكرية وبالحمائية والإعانات .

٢٨ - السيد ين يونفيان (الصين) : أكد أنه بدءا من عام ١٩٨٠ ، أدى الخلل الاقتصادي الملحوظ بين الشمال والجنوب إلى توسيع الفجوة بين العالم الصناعي والبلدان النامية . وفي العقد الاخير ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في البلدان النامية ٩,٥ في المائة فقط من الناتج المناظر في البلدان الصناعية ، ويقدّر أنه سينخفض إلى ٧,٨ في المائة منه في التسعينات . وما بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٩٠ زاد عدد أقل البلدان نموا من ٣٠ إلى ٤٢ بلدا . واليوم ، يعيش أكثر من بليون نسمة في حالة من الفقر المدقع .

٢٩ - وأعرب عن قلقه لانه يجري إيلاء اهتمام أقل لمشاكل التنمية الملحّة للبلدان النامية ، ولوجود ميل نحو إعادة توجيه تدفقات الموارد ، وبوجه خاص المساعدة الإنمائية الرسمية ؛ ولأن صادرات البلدان النامية تصطدم بمزيد من المنافسة في أسواق البلدان المتقدمة النمو ، ولفرض قيم وأساليب إنمائية معينة على البلدان النامية .

٣٠ - وقال إن من غير الممكن صون السلم والامن الدوليين دون تحقيق تحسن أساسي في العلاقات بين الشمال والجنوب . ولتحقيق هذا الهدف ينبغي فتح حوار وإقامة تعاون بين الشمال والجنوب لمواجهة المشاكل الاقتصادية الملحّة للبلدان النامية على نحو مشترك ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإعلان الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الشامنة عشرة والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع . وأضاف ان وفد الصين يؤيد فكرة الامين العام عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٣١ - وعلى الصعيد الدولي ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الاولوية لنمو وتنمية البلدان النامية . وقد لاحظت الصين أن بعضا من البلدان المتقدمة النمو أعلن التزامه بأن مساعدته للبلدان النامية لن تتأثر بالمساعدات التي يمنحها لبلدان أوروبا الشرقية .

٣٢ - وينبغي منح البلدان النامية معاملة تفضيلية من أجل تحسين وصول منتجاتها الى السوق العالمية . كما ينبغي تطبيق تدابير لتخفيف الديون وإيلاء الاهتمام على سبيل الاولوية لاحتياجات البلدان النامية الباهظة المديونية .

(السيد ين يونغيان ، الصين)

٣٣ - وينبغي احترام أفضليات البلدان المتلقية عند منحها المساعدة من أجل التنمية ، بدلا من أن تفرض عليها قيم البلدان المانحة وأساليبها في التنمية . وعند اعتماد قرارات بشأن السياسات الاقتصادية على الصعيد العالمي يجب أن تؤخذ في الاعتبار الكامل مصالح البلدان النامية ، التي ينبغي فضلا عن ذلك إشراكها في هذه العملية .

٣٤ - وحتى الآن كان دور الامم المتحدة في المجال الاقتصادي أقل بكثير من دورها في تسوية القضايا السياسية . وينبغي تغيير هذا الوضع في أقرب وقت ممكن ، وإعادة هيكلة منظومة الامم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية حتى تلعب دورا أكثر أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي .

٣٥ - وتأمل الصين أن يستمر النقاش كما حدث في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا ، بشأن آثار التغير في العلاقات بين الشرق والغرب على الاقتصاد العالمي ، وبوجه خاص على النمو والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وأيضا على التعاون الاقتصادي الدولي .

٣٦ - وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، ترى الصين أن من الاساسي اعتماد وتنفيذ سياسات وتدابير محددة ، وأيضا تطبيق حلول فعالة في جميع المجالات الهامة للتنمية في هذه القارة . وأعرب عن أمله في أن يمثل برنامج الامم المتحدة الجديد للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي تم بشأنه التوصل إلى اتفاق مبدئي مؤخرا ، نقطة انطلاق جديدة للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا وأن تتحقق أهدافه بالكامل .

٣٧ - وفيما يتعلق بإصلاح وإعادة تنشيط المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فإن قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ ، الذي وفقا له ينبغي في الدورة الحالية دراسة مسألة إصلاح الآلية الفرعية للمجلس والجمعية ، يمثل خطوة هامة في طريق إصلاح الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي أن يكون الغرض الاساسي من هذه الدراسة هو تعزيز فاعلية هذه الهيئات ، وتحسين أساليب العمل فيها وتمكينها من القيام بدور أكثر فاعلية . وأي تدبير هام للإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يطبق

(السيد بن يونفيان ، الصين)

على نحو تدريجي . والمقررات التي تتخذ في هذا الصدد لا ينبغي ان تعتمد إلا بتوافق الآراء وبعد مداولات ومشاورات واسعة .

٣٨ - وترى الصين أنه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي انعقدت في آب/أغسطس ١٩٩١ ، لم تقدّم وثائق تفصيلية بشأن قضايا هامة مثل التنمية الاقتصادية ، ولا جرى تحليل هذه القضايا بعمق . ولم يكن هناك أيضا وقت كاف لدراسة القضايا المشتركة بين القطاعات مثل قضايا الموارد المالية ونقل التكنولوجيا . وبالرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قدمتا وثائق قيمة بشأن هذه القضايا ، إلاّ أنه لم يمكن التوصل إلى اتفاق . وتأمل الصين أن تبذل الأطراف المختلفة جهودا في الأشهر القادمة للتوصل إلى اتفاق بشأن جميع الوثائق المتعلقة بالمؤتمر في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية .

٣٩ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، يلاحظ وفد الصين أن مؤسسات التعاون التقني المختلفة التابعة لمنظومة الامم المتحدة عليها حاليا أن تتخذ قرارا هاما بشأن ما إذا كان ينبغي لها تطبيق مبدأ الحياد أم لا . فالابتعاد عن مبدأ الحياد معناه إدخال الخلافات السياسية والإيديولوجية في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وفي النهاية ، انتهاك الطابع العالمي المتعدد الاطراف لهذه الانشطة في الامم المتحدة . لقد انتقد ممثلو بلدان نامية كثيرة بشدة بعض أجزاء التقرير المتعلق بالتنمية البشرية لعام ١٩٩١ ، الذي نشره برنامج الامم المتحدة الإنمائي . وتأمل الصين أن يضع البرنامج الإنمائي جديا في الاعتبار آراء البلدان النامية لدى إعداد تقرير عام ١٩٩٣ وأن يمتنع عن القيام بأنشطة لا ترتبط بمهمته ، وبوجه خاص ، أن يمتنع عن إدخال قضايا ايديولوجية خلافية في الانشطة التنفيذية من أجل التنمية . وربما كان من الجدير حقا أن يتساءل برنامج الامم المتحدة الإنمائي عما إذا كان لا يزال من الضروري إعداد هذا التقرير .

٤٠ - ولا بد من تعزيز التنسيق بين مؤسسات الامم المتحدة التي تنفذ أنشطة المساعدة في حالات الطوارئ ويجب أن تدرس بمزيد من العمق مسألة ما إذا كان من الضروري ، أم لا ، إنشاء هيئة جديدة لتنسيق هذه المساعدة . والصين تؤيد إنشاء آلية للتنسيق فيما بين المؤسسات ، وإن كان لا ينبغي أن تحل ولايتها محل المؤسسات القائمة بالفعل ولا أن تكون ولايتها فوق ولاية هذه المؤسسات .

(السيد بن يونفيان ، الصين)

٤١ - وقد أدت سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي التي نفذتها الصين في السنوات العشر الأخيرة إلى إنجازات ملموسة . وازدهر الاقتصاد على نحو ملحوظ . وارتفع كل من معدل تزايد الدخل القومي السنوي والناتج القومي الإجمالي للفرد بمقدار ٨,٤ في المائة و ٩,٧ في المائة على التوالي . وسُجل ارتفاع عالٍ في مستوى المعيشة . وفي الصيف الماضي ، بالرغم من حدوث فيضانات في بعض المناطق في الصين لم يسبق لها مثيل وترتبت عليها خسائر كبيرة ، لم تحدث مجاعات ولم تظهر أوبئة ولا حدثت هجرات كبيرة نحو المدن .

٤٢ - والصين بلد مستقر سياسيا واجتماعيا . والأسلوب الذي اختارته بنفسها للتنمية وثبت أنه فعال من الناحية العملية ، يرتبط بظروفها الوطنية وليس نسخة طبق الأصل من الأساليب التي تطبقها بلدان أخرى . وستستمر الصين في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي ، في إطار اشتراكية ذات ملامح صينية . وهي مستعدة للإسهام ، بالاشتراك مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والرخاء الاقتصادي العالمي .

٤٣ - السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) : قال إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وأضاف أن الأحداث الهامة التي هزت العلاقات الدولية القائمة على الحرب الباردة قد أتت بتغيرات إيجابية وفتحت آفاقا للسلم والتعاون ولتحسين مستوى المعيشة . ومع ذلك ، لم تختف أوضاع الريبة والأخطار الجديدة ، كما يُلاحظ في يوغوسلافيا .

٤٤ - وبالرغم من أن الأزمة اليوغوسلافية تضرب بجذورها في التاريخ ، فهي ترجع أيضا إلى ماضٍ قريب . وأسبابها الاقتصادية عميقة . وكثير من المصاعب الاقتصادية في يوغوسلافيا في العقد الأخير يمكن عزوه إلى ضعف السياسات الاقتصادية والتأخر في تطبيق التكيف الهيكلي الضروري . والإصلاح الاقتصادي الكبير الذي بدأ منذ سنتين أثمر عن نتائج إيجابية مبدئيا ، عكّرتها الأحداث الأخيرة وبيئة خارجية غير مواتية وزيادة الحمائية وثقل أعباء الديون والوصول المحدود لرأس المال والاستثمار الأجنبي . وتعتبر الأزمة اليوغوسلافية مثالا إضافيا آخر للترابط الحتمي بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي .

(السيد بن يونفيان ، الصين)

٤١ - وقد أدت سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي التي نفذتها الصين في السنوات العشر الأخيرة إلى إنجازات ملموسة . وازدهر الاقتصاد على نحو ملحوظ . وارتفع كل من معدل تزايد الدخل القومي السنوي والناتج القومي الإجمالي للفرد بمقدار ٨,٤ في المائة و ٩,٧ في المائة على التوالي . وسُجل ارتفاع عالٍ في مستوى المعيشة . وفي الصيف الماضي ، بالرغم من حدوث فيضانات في بعض المناطق في الصين لم يسبق لها مثيل وترتبت عليها خسائر كبيرة ، لم تحدث مجاعات ولم تظهر أوبئة ولا حدثت هجرات كبيرة نحو المدن .

٤٢ - والصين بلد مستقر سياسيا واجتماعيا . والأسلوب الذي اختارته بنفسها للتنمية وثبت أنه فعال من الناحية العملية ، يرتبط بظروفها الوطنية وليس نسخة طبق الأصل من الأساليب التي تطبقها بلدان أخرى . وستستمر الصين في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي ، في إطار اشتراكية ذات ملامح صينية . وهي مستعدة للإسهام ، بالاشتراك مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي والرخاء الاقتصادي العالمي .

٤٣ - السيد سيلوفيك (يوغوسلافيا) : قال إنه يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة الـ ٧٧ ، وأضاف أن الأحداث الهامة التي هزت العلاقات الدولية القائمة على الحرب الباردة قد أتت بتغيرات إيجابية وفتحت آفاقا للسلم والتعاون ولتحسين مستوى المعيشة . ومع ذلك ، لم تختف أوضاع الريبة والأخطار الجديدة ، كما يُلاحظ في يوغوسلافيا .

٤٤ - وبالرغم من أن الأزمة اليوغوسلافية تضرب بجذورها في التاريخ ، فهي ترجع أيضا إلى ماضٍ قريب . وأسبابها الاقتصادية عميقة . وكثير من المصاعب الاقتصادية في يوغوسلافيا في العقد الأخير يمكن عزوه إلى ضعف السياسات الاقتصادية والتأخر في تطبيق التكيف الهيكلي الضروري . والإصلاح الاقتصادي الكبير الذي بدأ منذ سنتين أثمر عن نتائج إيجابية مبدئيا ، عكّرتها الأحداث الأخيرة وبيئة خارجية غير مواتية وزيادة الحمائية وثقل أعباء الديون والوصول المحدود لرأس المال والاستثمار الأجنبي . وتعتبر الأزمة اليوغوسلافية مثالا إضافيا آخر للترابط الحتمي بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار السياسي .

(السيد سيلوفيك ، يوغوسلافيا)

٤٥ - وقد كان العام الماضي صعبا على الاقتصاد الدولي بسبب الانكماش على الصعيد العالمي ، الذي أثّر لا محالة على جميع عناصر الاقتصاد الاكثر ضعفا وفرض أعباء جديدة على البلدان النامية . وانخفض التبادل التجاري والاستثمار المباشر والنمو .

٤٦ - وفي الاجتماع الاستثنائي الاخير الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قالت البلدان المتقدمة النمو بوضوح إن مساعدتها لبلدان أوروبا الشرقية لن تكون على حساب تدفقات المساعدة التقليدية للبلدان النامية ، وهو مبدأ يستحق الثناء . واندماج أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي في الاقتصاد العالمي سيكون له أيضا آثاره الإيجابية على المدى الطويل ، فهذه البلدان لديها إمكانيات كبيرة للتحول لا إلى سوق من أكبر أسواق منتجات البلدان النامية فحسب ، وإنما أيضا إلى عنصر حفاز دينامي للنمو على الصعيد العالمي .

٤٧ - ان انكماش الادخار العالمي وغياب رؤوس الاموال اللازمة لمواجهة المتطلبات المالية المتزايدة في جميع أنحاء العالم يمثلان مشكلة . ونتيجة لحرب الخليج ، هناك حاجة الى رؤوس أموال لاجراء الاصلاحات اللازمة بعد الدمار البيئي والاقتصادي الكبير الذي وقع في المنطقة . واقتراح الامين العام عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية هو اقتراح مناسب في توقيته وضروري وينبغي تأييده .

٤٨ - وقد ظهر في السنتين الاخيرتين توافق عالمي في الرأي بشأن التنمية ، أعرب عنه في وثائق مثل اعلان الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، المكرسة لانعاش النمو والتنمية في البلدان النامية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ومؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

٤٩ - وفي السنوات الاخيرة ، نفذت الاغلبية العظمى من البلدان النامية برامج صعبة ولكن ضرورية للتكيف والاصلاح الهيكليين . وبوجه عام ، لقيت قبولا سياسات المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، وبالتالي القيمة الاساسية لنظام السوق الحرة وروح المبادرة الخاصة وتنظيم المشاريع . ومن ناحية أخرى ، كانت عملية التكيف الاقتصادي أحادية الجانب . فبالرغم من بعض النتائج الايجابية ، لم ينتعش النمو في البلدان النامية بوجه عام من خلال التكيف الهيكلي .

(السيد سيلوفيك ، يوغوسلافيا)

٥٠ - والعوائق الخارجية مستمرة وبعضها يزداد حدة . فتزايد الحمائية وانخفاض كل من المساعدة الانمائية الرسمية والتدفقات التجارية والاستثمار وتزايد القيود فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا والتمويل هي أمور تعوق بشدة انتعاش البلدان ونموها .

٥١ - وبالرغم من أن هذه القضايا ترد في جدول أعمال الجمعية العامة منذ فترة ، فان الارادة السياسية اللازمة لايجاد حل لها غائبة ، وبوجه عام لم تحقق أهداف الامم المتحدة من حيث تأمين أعلى مستويات المعيشة والعمالة الكاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ومن الضروري الابقاء على اطار تجاري متعدد الأطراف وغير تمييزي ومنفتح لتأمين وصول البلدان النامية الى الأسواق ؛ والعمل على تخفيف ديون البلدان النامية بتطبيق استراتيجية أوسع نطاقا لتخفيض الديون وتعزيزها بتدفقات مالية كافية ؛ وتسهيل نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ؛ ومنح الأولوية للقضاء على الفقر وتنمية الموارد البشرية . ومن شأن التوصل الى نتائج مرضية في جولة أوروغواي ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن يسهم بشكل كبير في تحقيق هذه الاهداف .

٥٢ - ومن الأساسي زيادة الفاعلية والكفاءة في منظومة الامم المتحدة وتعزيز علاقاتها مع مؤسسات بريتون وودز . والتركيز الذي وضع على اعادة هيكلة وتنشيط القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة هو أمر مشجع . وتأمل يوغوسلافيا أن يتحقق تقدم في الدورة الحالية فيما يتعلق بالهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأمانة الامم المتحدة . وبالمثل ، ترحب يوغوسلافيا بالنقاش الدائر حول تعزيز قدرة منظومة الامم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الانسانية .

٥٣ - السيد باوليتش (بيرو) : أكد أن التغيرات الهامة في العلاقات الدولية وفي الجغرافيا السياسية المصاحبة لها هي مظاهر لمرحلة جديدة تتسم باختفاء المواجهة الايديولوجية التي سادت في الـ ٤٥ سنة الاخيرة .

٥٤ - وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية خاصة في خلق مناخ اقتصادي عالمي يتيح المشاركة الديمقراطية للبلدان النامية . وهذه البلدان لا تنتظر

(السيد باوليتيش ، بيرو)

المساعدة الاقتصادية فحسب ، وإنما تريد حلا دائما لمشاكلها المتعلقة بالديون الخارجية ، والنقل الصافي للموارد والممارسات الحمائية ، لكي تهيئ لشعوبها الظروف الدنيا التي تتيح لها التمتع الكامل بالحريات الاساسية .

٥٥ - ومن الاساسي أن تكون هذه التدابير مصحوبة بتعاون دولي فعّال من أجل التنمية في نظام يتسم بالعالمية والمرونة والحياد .

٥٦ - وتلاحظ بيرو باهتمام كبير عملية اعادة التشكيل والانعاش الاقتصادي والاجتماعي لقطاعات الامم المتحدة ، وهو ما ينبغي إن يستكمل الآن بتقييم لفاعلية الهيئات الفرعية .

٥٧ - إن المشاكل المتعلقة بالبيئة تتطلب ، من جهة ، أن تطبق البلدان النامية سياسات للتنمية الاقتصادية قابلة للادامة من الناحية البيئية ، ومن جهة أخرى ، أن تعترف البلدان الصناعية بانه تقع على عاتقها المسؤولية الاكبر فيما يتعلق بإصلاح الاضرار الايكولوجية . وتعلق بيرو آمالا كبيرة على أن يعبر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوضوح عن الترابط الوثيق القائم في عالم اليوم ، وعلى أن يكون بالامكان التوصل في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية الى اتفاق بشأن تخصيص موارد اضافية ونقل التكنولوجيا على نحو سليم بيئيا .

٥٨ - وفي الحوار بين الشمال والجنوب ينبغي توجيه اهتمام الى المسألة المعقدة المتعلقة بتنشيط اقتصادات البلدان النامية . وفي هذا السياق ينبغي تناول الامور التالية : النقل الصافي لموارد البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ، وتناقص مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية ، والتزايد الشديد لمديونيتها الخارجية ، والوصول غير المتكافئ لمنتجاتها الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، وضرورة زيادة الاستثمار الاجنبي ، وتحقيق الرقم الدولي المستهدف للمساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي للبلدان الصناعية أن تعترف بما تقدمه البلدان النامية من تضحية وأيضا بأن الترابط يقتضي البحث عن حلول عملية فعّالة ومناسبة .

٥٩ - وتؤيد بيرو مبادرة تعزيز وزيادة فعالية المساعدة الانسانية التي تقدمها مختلف مؤسسات الامم المتحدة في حالات الطوارئ وترى أن من الضروري اعادة تحديد

(السيد باوليتيش ، بيرو)

المعايير التي تقدم على أساسها هذه المساعدة في إطار نظام يقوم على احترام مبدأي السيادة الوطنية وعدم التدخل ، ويكون حجر الزاوية فيه هو قبول البلدان المتلقية لهذه المساعدة . وينبغي أن تكون الموارد التي تخصص لهذه الغاية إضافية ، بحيث لا تؤثر على الموارد المخصصة للتعاون الدولي من أجل التنمية .

٦٠ - السيد كبير (بنغلاديش) : قال إنه بالرغم من أن التغيرات العميقة التي تتوالى على الساحة السياسية في العالم وضعت العالم ، فيما يبدو ، على عتبة عصر جديد ، فالحالة السائدة في البلدان النامية تدعو الى قلق شديد ، حيث يعيش ما يقرب من مليون نسمة في ظروف من الفقر المدقع والانتشار العام للبطالة والمرض والجوع .

٦١ - وفي عالم يزداد ترابطا لا تكفي الجهود الوطنية اذا لم تكن هناك بيئة اقتصادية دولية أكثر استقرار وإنصافا وموجهة نحو النمو . ومن الجوهري إذن تجديد الالتزام بخلق هذه البيئة من خلال تعاون إنتاجي ملائم بين جميع الدول من أجل إزالة الأسباب الأساسية للتخلف . ومن المهم أن يزيد تدفق الموارد من أجل التنمية نحو البلدان النامية .

٦٢ - وهناك خطر حقيقي جاثم ، وهو أن تهمل متطلبات البلدان النامية أمام تزاحم الطلب على موارد الاستثمار نتيجة للتغيرات التي وقعت مؤخرا على الساحة السياسية في العالم . وبنغلاديش تؤيد بشدة أية مبادرة تستهدف تعبئة موارد اضافية من أجل التنمية وتوزيعها توزيعا ملائما بين الدول وفقا للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . كما تؤيد استخدام مردود السلم من أجل تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية للبلدان النامية .

٦٣ - ويرحب وفد بنغلاديش بالمفهوم الجديد الذي تستند اليه التدابير التي اعتمدتها بعض البلدان فيما يتعلق بتخفيف الديون وتخفيضها . ومع ذلك ، فإن هذه التدابير لا تزال قاصرة على بعض فئات الديون لعدد ضئيل من البلدان . وينبغي للجهات الدائنة ، الرسمية والخاصة ، فضلا عن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، توسيع وتكثيف جهودها من أجل حل مشكلة الديون .

(السيد كبير ، بنغلاديش)

٦٤ - ولتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ، ينبغي توسيع التجارة . وللاسف فقد انتشرت في السنوات الاخيرة الحواجز التجارية . وتشعر بنغلاديش بقلق شديد إزاء عدم حدوث تقدم في جولة أوروغواي . ففي هذا المحفل ينبغي إيجاد حل بلا تأخير للمشاكل الاساسية للبلدان النامية بوجه عام ، ولاقل البلدان نموا بوجه خاص . ومن الاساسي عكس الاتجاه الحالي نحو الحمائية والتجارة الموجهة والنزعة الاحادية . وينبغي أيضا الحرص على ألا يؤدي تكامل الاسواق الاقليمية في أوروبا وأمريكا الشمالية الى فرض قيود جديدة على صادرات البلدان النامية ، وأن يؤدي ، بالعكس ، الى خلق ظروف أكثر دينامية لتوسيع التجارة بين جميع البلدان .

٦٥ - وقال المتكلم أن انخفاض أسعار السلع الاساسية خلال الجزء الاكبر من الثمانينات يمثل مشكلة أخرى تؤثر بشدة على البلدان النامية . وينبغي أن تدرس جديا السبل والوسائل اللازمة لحماية البلدان النامية من عدم استقرار أسواق المنتجات الاساسية وتعويض خسائرها المزمنة في عائدات التصدير .

٦٦ - وفي إطار برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا ، التزمت هذه البلدان بتطبيق إصلاحات واسعة لايجاد حل لمشاكلها الانمائية العويصة . والتزم المجتمع الدولي أيضا بمساعدتها في جميع الميادين الحرجة التي تقتضي دعما ومساعدة من الخارج . وكان هناك إجماع على أن البلدان المتقدمة النمو مسؤولة مسؤولية خاصة عن استمرار اتاحة بيئة اقتصادية عالمية مواتية لاقل البلدان نموا . ويأمل وفد بنغلاديش ألا تؤدي حالة الريبة فيما يتعلق باحتمالات تطور الاقتصاد العالمي والتغيرات الحاصلة في أنحاء أخرى من العالم ، إلى أن تصرف البلدان المتقدمة نظرها عن التعهدات المحددة التي التزمت بها في اجتماع باريس .

٦٧ - وتعلّق بنغلاديش أهمية كبرى على الدورة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وعلى الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فضلا عن المؤتمر العالمي المعني بالسكان والتنمية .

٦٨ - وقال إن وفده يتابع باهتمام كبير جميع المبادرات الى زيادة قدرة البلدان على الاستجابة لمختلف حالات الطوارئ ، بما فيها حالات الطوارئ الناتجة عن كوارث طبيعية . ويرى أن الصلة بين حالات الطوارئ هذه والتخلف تتزايد وضوحا . وكانت

(السيد كبير ، بنغلاديش)

استجابة المجتمع الدولي أمام بعض هذه الحالات ، بما في ذلك الإعصار الذي اكتسح بنغلاديش في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، تبعث على التشجيع . ومع ذلك ، كما ثبت أكثر من مرة ، فمن الصعب أكثر تعبئة المساعدة لمواجهة ما ليس صارخا وفوريا من آثار هذه المشاكل على المدى الطويل . ولذا لا بد من إدماج جميع الجهود الرامية الى تخفيف أسباب وآثار هذه الكوارث في الإطار الأطول مدى للأنشطة التي تستهدف تعجيل النمو والتنمية في البلدان النامية المعرّضة للكوارث ، من أجل تعزيز قدرتها على مواجهة حالات الطوارئ هذه .

٦٩ - السيد كالباجي (سري لانكا) : قال إنه عند إعلان عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع لم يكن قد تحقق الجانب الأكبر من أهداف وغايات العقود الثلاثة السابقة . وكانت أسباب ذلك فيما يتعلق بالبلدان النامية ، انخفاض تدفقات الموارد ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة ، الحواجز التجارية . وبالرغم من أن بعض البلدان حافظ على معدل نمو سريع نسبيا خلال العقد الأخير ، فقد شهد كثير منها انخفاضا في معدل النمو ومستوى المعيشة . وكان المعدل العام لنمو البلدان النامية التي تواجه مصاعب في خدمة الديون هو ٠,١ في المائة فقط في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠ .

٧٠ - وإذا أريد للتسعينات أن تكون عقدا للتنمية ، ينبغي تغيير هذا الاتجاه السلبي ، والاستفادة من استرخاء التوترات الدولية في تخفيض النفقات العسكرية على الصعيد العالمي ، وتخفيض القيود التي تثقل كاهل الاقتصاديات الوطنية ، وتوجيه موارد أكبر لمكافحة الفقر .

٧١ - إن إصلاح وإعادة تشكيل اقتصادات اوروبا الشرقية وادماجها في الاقتصاد العالمي يمكن أن يسهم في تعزيز التجارة العالمية . ويؤمل ألا تنشغل البلدان المتقدمة النمو بمساعدة البلدان التي كانت تمثل من قبل العالم الثاني بدرجة تهمل معها احتياجات العالم الثالث . إن مردود السلم يمكن وينبغي استخدامه لتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . ولكي يشهد هذا العقد تحسنا كبيرا في ظروف الإنسان في البلدان النامية وانكماشا في الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ، دون الإضرار بالبيئة ، ينبغي تحقيق ستة أهداف مترابطة فيما بينها ، وهي : التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، وتحقيق نمو يستجيب للاحتياجات الاجتماعية

(السيد كالباجي ، سري لانكا)

ويعزز استخدام الموارد البشرية ويكون رشيدا وقابلا للإدامة من الناحية البيئية ، وتحسين النظام المالي والنقدي والتجاري الدولي ، وخلق إطار موات لتعزيز واستقرار الاقتصاد العالمي وادارة الاقتصاد الكلي على نحو رشيد ، وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وبذل جهد خاص لحل مشاكل أقل البلدان نموا .

٧٢ - ولتنشيط التنمية والتعجيل بها ينبغي أن تكون هناك بيئة اقتصادية دولية دينامية ومواتية وأن تكون مقترنة بسياسات حازمة على الصعيد الوطني . وينبغي للبلدان النامية أن تتوخى ، في سياساتها ، تعبئة الطاقات الكامنة من أجل التنمية ، وتعزز كفاءة استخدام الموارد ، والاستفادة من الفرص المتاحة في مجالات التجارة والاستثمار والتقدم العلمي والتكنولوجي بفضل البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة .

٧٣ - وقال إن إيجاد حل مبكّر ودائم لمشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق البلدان المدينة والدائنة والمصارف التجارية والمنظمات المالية المتعددة الأطراف وإنه ليس بإمكان البلدان الفقيرة زيادة الادخار من خلال تقييد مستويات الاستهلاك التي هي بالفعل منخفضة . وبناء عليه فإن الموارد الخارجية أساسية حتى يغذي الاستثمار نموا اقتصاديا ملائما . ومن حيث المتوسط ، لم تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية إلا نصف الرقم المستهدف المتفق عليه دوليا . وسيكون من الخطأ زيادة تخفيض هذا الرقم بفرض شروط خلافية لا لزوم لها .

٧٤ - ومن أجل تنشيط التنمية ينبغي في المقام الأول عكس الاتجاهات التي أدت خلال الثمانينات الى تآكل النظام التجاري المتعدد الأطراف نتيجة للتوجيهات الاحادية والثنائية وبفعل الحمائية . ويجب أن تتوج جولة أوروغواي بالنجاح فضلا عن تعزيز النظام التجاري الدولي . وتوفر الدورة الثامنة للأونكتاد أيضا فرصة مواتية للتعاون الدولي في هذا الميدان .

٧٥ - وتمثل شروط التبادل التجاري للبلدان النامية جانبا هاما من البيئة الاقتصادية الدولية للتنمية . وينبغي للبلدان النامية أن تنوع اقتصاداتها . وبإمكان التمويل التعويضي أن يحمي البلدان النامية ، وبوجه خاص أقل البلدان نموا ، من نقص عائدات التصدير لسلعها الأساسية . ولكي تعجل البلدان النامية من

(السيد كالباجي ، سري لانكا)

نموها على نحو مطرد ينبغي لها تحديث قطاعاتها الصناعية والزراعية ، وإحداث تحوُّل فيها ، واقتسام مزايا التطوُّر الذي تتيحه أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا .

٧٦ - والنمو الاقتصادي لا يضمن في حد ذاته ، توزيعا منصفا لمكاسبه ولا الحماية المادية للبيئة . وينبغي للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع أن توجه اهتماما خاصا للسياسات الرامية الى تخفيف حدة الفقر ، وتنمية الموارد البشرية والبيئية . والاخطار الحالية التي تواجه البيئة هي مصدر قلق للجميع ، وينبغي لجميع البلدان أن تتخذ تدابير فعالة لحماية البيئة في حدود قدراتها .

٧٧ - السيد سومافيا (شيلي) : اشار الى انتهاء الاستقطاب الثنائي والمواجهة العقائدية والحرب الباردة وقال انه حل محل ذلك التوسع المطرد للحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان وشكل جديد لتوزيع النفوذ العالمي .

٧٨ - ومضى يقول ان النضال التاريخي الذي تخوضه البلدان النامية من اجل التنمية قد شهد في بعض سنواته نتائج ايجابية في مجالات النمو والتصنيع وتحديث الزراعة وكذلك الشأن بالنسبة لبعض المؤشرات الاجتماعية ، كالتعليم ووفيات الأطفال . وجاءت الأزمات الخارجية المصحوبة بسياسات داخلية غير ملائمة لتطيل لسنوات عديدة في أمد الجوانب السلبية للتنمية وتزيد من تفاقمها ، وخلفت أوضاعا محزنة من الفقر وفي مجال الصحة وحماية البيئة . وجاء عقد الثمانينات لتتحول فيه الحالة الى ازمة ، وشهدت نهاية العقد ذروة عملية الانفراج التي اتسمت بتناقض متمثل فيما مني به العديد من البلدان النامية من تراجع اجتماعي واقتصادي ملحوظ في حين أخذ يتقدم فيه العالم صوب خطط للانفتاح والحرية والتقدم في المجال السياسي . ولا تلتقي الجهود التي يبذلها العديد من البلدان النامية التي سلكت سياسات صائبة لغرض التكيف مع الجهود التي تبذلها بلدان العالم المتقدم النمو التي لم تتسلح بنفس ذلك الانضباط لتصحيح بعض المشاكل كالمشاكل الضريبية او المتصلة بموازين مدفوعاتها .

٧٩ - ومضى يقول ان أمريكا اللاتينية حققت بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٠ تحويلا صافيا لرؤوس الاموال يقارب ٠٠٠ ١٤٠ مليون دولار ، وهي عرضة الآن لان يتيح تقدمها بسبب ضآلة الموارد المخصصة للتنمية بسبب تزايد احتياجات البلدان التي تعاني من عجز ، ومشاكل

(السيد سومافيا ، شيلي)

ميزان المدفوعات في البلدان الصناعية ، وذهاب الاولوية في تقديم المساعدة المالية الى البلدان التي كانت مسرحا للتغييرات السياسية الدولية الاخيرة .

٨٠ - وأضاف قائلا ان الصعوبات التي تلاقيها البلدان النامية للتخلص من الآثار القاسية المترتبة على الحمائية تقيم الدليل على ازدواجية المعايير التي تترتب عليها ايضا توترات سياسية واقتصادية واجتماعية . وإن انتشار الحواجز القائمة في وجه التجارة الدولية يزيد من ضرورة التعجيل بانجاح جولة آوروغواي حيث ان فشلها قد تترتب عليه آثار خطيرة على مجمل النظام الدولي لا يمكن التكهن بها ، وبخاصة بالنسبة لتوقعات التوسع التجاري للبدان النامية .

٨١ - وقال ان زوال التوترات العقائدية لا يمحو التوترات الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية .

٨٢ - واسترسل يقول ان عمل الامم المتحدة لا غنى عنه في المجال الاجتماعي وبالتالي تكتسي اعادة تشكيل قطاعها الاقتصادي والاجتماعي أهمية متجددة في ضوء الافاق التي تفتحت الآن أمام المجتمع الدولي . وعلى أساس الاعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع يمكن توسيع نطاق الثورة التي بدأت في الميدان السياسي ونزع السلاح حتى يتمتع المجتمع الدولي في المستقبل بترابط حقيقي وتستجيب التدابير الدولية على نحو عادل لاحتياجات وشواغل كافة مجتمعات البسيطة .

٨٣ - السيد احمية (الجزائر) : قال ان عملية التكامل الجارية في الاقتصاد العالمي بقيادة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية أثارت موجة من التضامن في صفوف البلدان النامية . ويجدر بالاشارة ان حجم الموارد المالية المتهاطلة على هذه البلدان الاوروبية والخطط الجديدة للمساعدة التفضيلية يتصادف مع مرحلة تاريخية تخوض فيها أغلبية البلدان النامية ، ولا سيما في افريقيا عملية إصلاح اقتصادي لا رجعة فيها ، غالبا ما تكون باهظة التكاليف الاجتماعية .

(السيد احمية ، الجزائر)

٨٤ - ومضى يقول ان هذه الجهود المحمودة بذلت في ظل أوضاع اقتصادية معاكسة الى اقصى حد ، مما عرقل سعي البلدان النامية الى تحويل هياكل اقتصاداتها ومعالجة المشاكل المتزايدة المترتبة على دينها الخارجي وشروط التبادل التجاري المتدهورة باستمرار .

٨٥ - ومضى يقول ان الجزائر تلاحظ ما أكدته رسميا من جديد البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف من إلتزام بألا تتم جهودها من أجل الاصلاحات في أوروبا الوسطى والشرقية على حساب برامجها لتقديم المساعدة الى البلدان النامية والا ينتج عنها تهميش بلدان الجنوب .

٨٦ - وتحدث عن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية وقال انها تزداد خطورة وتتطلب القيام بعمل دولي واسع النطاق . ذلك انه لم تعقب المبادرات المقدمة حتى الان نتائج ذات بال ؛ ولا بد من أن تتوافر في الحل عناصر التجديد والتضامن والشمول . وبالتالي يستصوب تأييد اقتراح الامين العام الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٨٧ - ومضى يقول ان التغييرات التي حدثت في الجزائر انما تستجيب للتطلعات العميقة لهذا البلد الذي يصبو الى التعايش في كنف الديمقراطية والشعور بالمسؤولية . ويؤمل ان تنعكس هذه التغييرات بصفة ايجابية لما فيه صالح استقرار بلدان المغرب العربي وتعاونها . وتندرج سياسة الاصلاحات الاقتصادية في البلد في السنوات الاخيرة في اطار عملية اصلاحات عسيرة ولكن ضرورية ، غايتها تنشيط الاقتصاد واعادة انعاش النمو والتنمية ، مع الحفاظ على المكاسب الاجتماعية الممنوحة للفئات السكانية الاكثر فقرا .

٨٨ - ومضى يقول ان هذه الاصلاحات ليست مجرد تكيف أملته الظروف ، فهي لا تقف عند حد تغطيتها لجميع جوانب الحياة الاقتصادية بل تصحبها ، علاوة على ذلك ، تشريعات ذات طابع مجدد تهدف الى استغلال الموارد البشرية وتعزيز الصادرات والقدرة على المنافسة والمشاريع الخاصة والقدرة على تنظيم المشاريع ، وكذلك تحرير الاسعار وتشجيع الاستثمارات الاجنبية .

(السيد احمية ، الجزائر)

٨٩ - وأضاف قائلا ان بلده اعتمدت طرائق مختلفة بالنسبة للمشاريع المشتركة ويعكف حاليا على اعداد احكام تشريعية بشأن دور رأس المال الاجنبي ، ولا سيما في مجال الهيدروكربونات : وتعتبر الاوضاع الاقتصادية الدولية مناوئة الى ابعد حد بسبب تزايد الدين الخارجي وخدمة الدين ، وتقلص موارد التمويل الخارجي ، والتدهور المستمر لشروط التبادل التجاري ، وصعوبة نقل التكنولوجيا والوصول الى الاسواق . وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، ستواصل الجزائر عملية الاصلاح الاقتصادي وتأمل ان يواكب روح التعاون الجديدة التي تميز العلاقات بين الشرق والغرب تعاون مماثل في العلاقات بين الشمال والجنوب .

٩٠ - السيد الحميدي (قطر) : قال ان المواضيع الحالية لا تختلف في جوهرها عن مواضيع العام الماضي . فالعالم لا يزال يمر بأزمة اقتصادية يتأثر بها بصورة خاصة العالم النامي .

٩١ - وأضاف ان المديونية الدولية لا تزال تثير مشاكل عديدة . فالدول المدينة تنفق انتاجها على خدمة الديون . وعلى المجتمع الدولي ان يفعل شيئا في هذا الشأن قبل ان تتحول المديونية الى كارثة مالية تكون لها أسوأ العواقب على المستوى العالمي . وقد أعفت قطر في بعض الحالات عددا من البلدان العربية المدينة من تسديد أصل الدين ومن خدمة الدين . ومن المؤمل ان تحتذي بها بلدان أخرى ، ولا سيما البلدان الغنية ، فتعفى على الأقل من دفع فوائد الدين أو تسمح بأن يتم هذا الدفع بشروط خاصة .

٩٢ - ومضى يقول ان هناك مشكلة أخرى تعاني منها البلدان النامية وهي المتمثلة في تفاقم شروط التبادل التجاري وصعوبة التصدير الى البلدان المتقدمة النمو وانخفاض الموارد المخصصة للتنمية . وينبغي وضع مخطط دولي للبلدان النامية لاقامة علاقات اكثر عدلا . ويؤيد وفد قطر اقتراح الأمين العام الداعي الى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية .

٩٣ - ومضى يقول ان من بين المشاكل الاخرى التي تعاني منها البلدان النامية هناك المشاكل البيئية التي هي جزء لا يتجزأ من مشاكل التنمية وتتطلب تركيزا متكاملا . ولذا تتطلع قطر الى ان يقدم مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المزمع

(السيد الحميدي ، قطر)

عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ مساهمة هامة في هذا السياق . وقطر شديدة الاهتمام بمشاكل التلوث التي تعاني منها ايضا البلدان المجاورة لها نتيجة لحرب الخليج .

٩٤ - وفي الختام ، شدد المتكلم على ضرورة عقد مفاوضات لتنشيط التعاون بين الشمال والجنوب وطلب ادخال المزيد من المرونة في شروط التبادل التجاري بغية ايجاد التوازن في العلاقات الاقتصادية بين جميع البلدان .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠